

# جلسة المجلس اللائقة تمنح الحكومة الثقة



(شيري شقير)

مُقعّد يتظاهر على كرسيه في مواجهة القوى الأمنية التي أقفلت الطرق والمدخل إلى ساحة النجمة.



(نبيل اسماعيل)

جلسة الثقة بالحكومة خلال انعقادها أمس وبدا الفراغ في مقاعد النواب.

فيه "إن لائحة الحضور التي تم تسريبها من قبل البعض في دوائر المجلس النيابي والتي تضع نواب اللقاء الديمقراطي في موقع تأمين نصاب جلسة المجلس هي لائحة غير دقيقة على الإطلاق، وبالتالي فإننا نتمنى على رئيس المجلس التدقيق في هذا التسريب غير الصحيح، ← 8

وتالياً عن صحة الثقة التي منحتها الحكومة بأكثرية 63 صوتاً من 84 نائباً حاضراً. وفيما اتهم الحزب التقدمي الاشتراكي بالتواطؤ مع الرئيس نبيه بري لتوفير نصاب لاحق باعتماد التعداد لمن هم داخل حرم المجلس وليس في القاعة العامة، أصدر "اللقاء الديمقراطي" بياناً أوضح

يسري أيضاً على الإجراءات الاقتصادية والمالية والتجارية. جلسة مناقشة البيان الوزاري افتتحت متأخرة عن موعدها نصف ساعة من دون توافر النصاب القانوني المحدد بـ 65 نائباً، وهو العدد الذي لم يتوافر إلا في وقت لاحق، ما يطرح السؤال عن نتائجها،

جلسة غير دستورية تؤكد ان الفوضى في لبنان قائمة على قدم وساق، وان السلطة مستمرة في تجاوز القوانين تحت عنوان الضرورة ولمرة واحدة فقط وغيرها من التبريرات التي تنعكس سلباً على سمعة لبنان على الصعيد الدولي، إذ ان تجاوز القانون شكل من أشكال الفساد الذي

■ دياب: إذا أفلتت كرة النار من الحكومة فإن السنة النار ستتطاير في كل اتجاه

■ الانتفاضة قيدت حركة النواب والوزراء وأخرجت السلطة والقوى الامنية

## جلسة المجلس اللائقة تمنح الحكومة الثقة

حيث أن نواب اللقاء دخلوا الجلسة النيابية بعد انطلاق أعمالها وفي وقت كان رئيس الحكومة قد أنجز جزءاً غير يسير من قراءته لبيان حكومته الوزاري، وهذا ما يثبت النقل التلفزيوني المباشر. يبقى التأكيد أن اللقاء كان قد أعلن بكل وضوح أنه سيشارك في الجلسة، ولن يمنح الثقة للحكومة انطلاقاً من دوره الدستوري الذي يحرص عليه".

وعلق الرئيس حسين المسيني على الأمر قائلاً: "صحيح أن النظام الداخلي يقول بإمكان انعقاد جلسة الثقة بـ 65 صوتاً، لكنّ الجدول الدائر حول دستورية بدء رئيس المجلس الجلسة من دون أن يؤمن النصاب هو تفصيلي، لأنه سينفي الأمر، والأصل أن المجلس غير شرعي كونه ناتجاً من قانون انتخابي مخالف للدستور، وكل ما يدور في أرواقه بالتالي غير شرعي". وشبهه المسيني ما يجري بـ "عصابة سبط على مصرف، اتفقت على السرقة واختلقت على تقاسم المنهوبات".

وإذا كان نواب "تيار المستقبل" و"القوات اللبنانية" انتظروا في مكاتبهم أو في بهو المجلس حتى لا يتهموا بتوفير النصاب، فإن عدداً منهم دخل بعدما تأكد انطلاق الجلسة بنصاب ولو ملتبساً. وفشلوا، كما فشل الحراك في الخارج، في تعطيل انعقاد المجلس. لكن الانتفاضة نجحت مرة جديدة في إثبات قدرتها على ازعاج السلطة، والتأثير في عملها، وأخرجت القوى الامنية التي عملت مجتمعة منذ ليل أول من أمس لضمان الوصول الى ساحة النجمة بأقل خسائر ممكنة. وقد جهد الرئيس نبيه بري للضغط على الكتل من أجل اختصار عدد طلبي الكلام، وعدم أخذ استراحة نهائية، لضمان انتهاء الجلسة في نهار واحد، منعا لمواجهة تستمر يومين، وتؤدي الى تعطيل البلد والمزيد من الخسائر والاضرار نهائياً ثانياً.

الجلسة التي اختصرت فأختتمت مساء أمس، منحت الحكومة الثقة بـ 63 صوتاً، وحجبتها عنها 20 نائباً، وامتنع نائب واحد عن التصويت. وأكد في ختامها الرئيس حسان دياب أنه لن يدخل في سجلات سياسية بل يريد العمل فقط والهم الأول هو حماية أموال الناس في المضارب، قائلاً للمحاضرين والمتغيبين من دون عذر: "إن هذه الحكومة ليست من أوصل البلاد الى هذا الوضع الخطر". ورأى دياب أنه "لولا انتفاضة اللبنانيين في 17 تشرين الأول، لما كانت هذه الحكومة. ولذلك، فإن هذه الحكومة محكومة، قناعة وواقفاً، بحمل مطالب اللبنانيين، وإطلاق مسار الإنقاذ، فالتحديات التي تواجه البلد تكاد تكون كارثية، بينما القدرة على تجاوزها هشة، نتيجة الخسائر المتراكمة في البلد على كل صعيد، وخصوصاً على الصعيد المالي. إن لبنان يمر في مرحلة عصيبة جداً، وهي غير مسبوق، وعبور هذه المرحلة بأمان، هو أمر أقرب إلى المستحيل من دون قوة دفع خارجية بالإضافة إلى القوة الداخلية". واعتبر أن "كرة النار تتدرج بسرعة، وتحاول هذه الحكومة وضع عوائق أمامها لوقفها، وإخمادها، وبالحد الأدنى لتخفيف إندفاعها ووجهها. إذا أفلتت كرة النار من يد هذه الحكومة، فإن السنة النار ستتطاير في كل اتجاه، ولن يكون أحد بمنأى عن خطرهما وحريقهما".

واعلنت الامانة العامة لرئاسة الوزراء ان مجلس الوزراء سيعقد جلسته الأولى بعد نيل الحكومة الثقة غداً الخميس.